

المرشد

للمبادرات التكنولوجية في السلطات المحلية 2019





المؤرخ

للمبادرات التكنولوجية في السطات المحلية 2019



المرشد للمبادرات التكنولوجية في السلطات المحلية 2019

يقوم المركز العربي للتخطيط البديل بالبحث الدائم عن كل ما هو مفيد ومثمر لعمل السلطات المحلية العربية، لتطوير آفاق عملها ودمج الرؤى المتعددة لمواصلة تطورها العمراني الحديث بما يتلائم مع الحداثة العصرية، وروح العصر الحديث. واحدي هذه الجوانب هو التحديث الرقمي للخدمات العامة التي تقدمها هذه السلطات لسكانها، وتطوير آفاق الكوادر المهنية للتفكير بدمج آليات ووسائل جديدة في مرحلة التخطيط الأولى، لضمان تطوير سيرورة الحداثة العصرية في بلداتنا العربية كجزء أساسي من مراحل التخطيط والتنفيذ في كل مشروع ومخطط.

يرى المركز العربي للتخطيط البديل ان ولوج الوسائل الرقمية في الخدمات العامة على أنواعها هو امر حتمي في عصرنا الحديث، ومن الضروري الاستعداد بشكل عملي لادخال هذه الخدمات لبلداتنا، ووضع الآليات والخبرات الصحيحة لوضع المسار العلمي السليم لذلك.

ان عملية التخطيط لا تقتصر فقط على المنشآت والعمران، بل هي جزء أساسي من كل سيرورة عمل، لذلك نهتم في المركز العربي للتخطيط البديل لاشراك بلداتنا وسلطاتنا المحلية بدمجها ضمن المشاريع الرقمية الجارية، ووضعها ضمن اطار البرامج المستقبلية لتكون لها حصة حقيقية منها، وليتم تنفيذ هذه المشاريع فعلياً على ارض الواقع بالشكل السليم للحاق بركب العصرية التكنولوجية السريعة، التي تجوب الكثير من المدن - «المدن الذكية»، وأصبحت جزء أساسي من الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين.

هذا المرشد يضع اهامكم المعلومات الأساسية حول العديد من مصادر دعم وتمويل المشاريع والمسارات الحكومية، ويفتح الافاق لخلق شراكات ومجموعات عمل مشتركة، لتعزيز مشاركة سلطاتنا المحلية العربية في هذه المشاريع، ويساهم في تحسين منالية هذه المعلومات، وامكانيات تحصيل حقوقنا الأساسية. ويؤكد المركز العربي للتخطيط البديل على أهمية رفع جاهزية بلداتنا العربية نحو العصر الرقمي، في كافة المجالات، وفتح المجال والافاق امام الأجيال الشابة لأخذ دورها في وضع وتطوير الرؤى العصرية من اجل مجتمع عصري متطور، يساهم بتحديث أنماط وسبل العمل المتنوعة ووسائل التحديث العصرية، كجزء من المناخ العصري العالمي، وتشجيع المبادرات الناشئة الرائدة لأخذ دورها الفعال وخلق أجواء تساهم في ارتقاء الروح الابتكارية في مجتمعنا لرفع مستوى مواهبنا ومبادراتنا المحلية نحو العالمية.



يزداد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and Communication Technology – ICT) في السنوات الأخيرة على جميع مناحي حياتنا اليومية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وانماط ممارساتنا وقضاء أوقاتنا. هذه التأثيرات المتنوعة والسريعة (بفعل التحديثات المستمرة تباعاً)، تزيد من التحديات أمام مستخدمي التكنولوجيا والأفراد عامةً، بالإضافة الى القطاع الخاص والعام بمؤسساتها المختلفة وبضمنها السلطات المحلية. هذه التغييرات تؤثر على العديد من المفاهيم الأساسية للتعامل مع الجهات الرسمية، وتقود نحو ممارسات جديدة من نوع مختلف، بل أنها تؤثر على طرق تواصل المواطنين مع متخذي القرار والمسؤولين في الهيئات والمؤسسات الرسمية وبضمنها المجالس المحلية، وتؤثر على توقعات المواطن من قبل هذه المؤسسات، من حيث تحسين عملها وتطوير خدماتها.

يخطئ الكثير من المبادرين وصناع القرار بتحويل كل خدمة الى وسيلة رقمية، وضرورة توظيف التكنولوجيا الرقمية في كل خدمة بلدية. ما يتسبب احياناً بعواقب مضرّة وغير متوقعة ويبقى التحديات الراهنة على ما هي عليه دون طول مفيدة، رغم وجود امكانية لابتكار حلول عملية وتطبيقية سهلة وغير معقدة. بكلماتٍ أخرى، في حالات عدة، يجب البحث عن الحلول العملية المفيدة، وليس عما هو مجرد حديث ومبتكر وما قد يسحر ويجذب العين البشرية، لأن الامتحان الحقيقي هو بنجاعة وحيوية الخدمة وضرورتها الفعلية، وليس لهجرد إضافة وسيلة حديثة لا حاجة لها.

في هذا السياق، تقترح وزارة الداخلية على السلطات المحلية التمعن في أربعة تعريفات أساسية لفهم أعماق لأساليب وديناميكية التطور التكنولوجي:

• المدن الذكية:

التعريف الراجح بين الناس اليوم لتوظيف التكنولوجيا في المدن هو "المدن الذكية"، بقصد تحويل الخدمات ووسائل التعامل الإنسانية الى رقمية والكترونية. وقد اصبح هذا المصطلح اشكالياً في الحوارات والدراسات العلمية، بسبب هذا المفهوم الخاطئ. بمعنى، أن المدن والأدوات و"الأشياء" هي الذكية دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المجتمعية ومدى تفاعل المواطنين مع هذه التحديثات، الابتكارات والتطورات. بدأ ظهور هذا المصطلح عبر مشاريع مختلفة لشركات اتصالات وحوسبة أمثال "سيسكو"، "مايكروسوفت"، "IBM" وغيرها بهدف تطوير وتوظيف معرفتهم وآلياتهم في هذا المجال، مع التجاهل التام لمصلحة المدن ومواطنيها، وعدم وضعها ضمن سلم أولويات هذه المشاريع.

المجالات التي تقع تحت مسميات "المدينة الذكية" هي عديدة، منها: التنقل والمواصلات، نظم وقوف السيارات، جودة البيئة، رصد وإدارة المناطق العامة، الثقافة، نظام الصحة العام، أنظمة السلامة - الأمن والأمان، استخدام المعلومات وتطوير قدرات التحليل لتحسين الخدمات والتخطيط، التواصل مع الجمهور وأيضاً منظومات عمل وتخطيط بلدي مثل (CRM، GIS)، البريد الإلكتروني للمؤسسة، أنظمة إدارة المهام، أنظمة الدفع الإلكتروني، متابعة توجهات الجمهور... والخ).

تقوم العديد من الحكومات والبلديات العالمية بخطوات فعالة ومختلفة، تحمل رؤية شمولية للمفاهيم التكنولوجية ورؤية متقدمة لمفهوم "المدينة الذكية". على سبيل المثال لا الحصر قام مكتب رئيس "بلدية بوسطن" في عام 2010 بإنشاء وحدة خاصة تهدف إلى معالجة الحاجات الالكترونية والرقمية في المدينة لتكون همزة الوصل بين البلدية والمجتمع ومؤسساتها. توفر هذه الوحدة الدعم لمبادرات خاصة في مختلف المجالات التي تخص الحياة الحضرية في المدينة، فقامت مثلاً ببرمجة تطبيق يتيح طرح شكاوى ومشاكل المواطنين بخصوص قضايا عالقة، مسؤولية البلدية معالجتها ومتابعة هذه الشكاوى. مدن أخرى مثل لندن قامت باعداد "خارطة هيكلية" لتبني وتوظيف التكنولوجيا في المدينة، تحت عنوان "لندن ذكية 2020" حيث قامت البلدية باعداد خطة شمولية تضع، حسب تعبيرها، "اللندنيين في المركز"، لتوفر مبادئ واضحة

حول قضايا الخصوصية، النجاعة، المساواة والتطوير. مدن عديدة حول العالم قامت بتخصيص وظيفة بلدية تدعى "موظف التكنولوجيا الرئيسي"-(Chief Technology Officer)، موظف مسؤول عن كل قضايا التطوير التكنولوجي والرقمي في السلطة المحلية والمدينة عاهة.

• الرقمية (الرقمنة):

وفقاً للتعريف العلمي، فإن الرقمنة هي العملية التي يتم من خلالها التحول من الأساليب التقليدية الى الأساليب الالكترونية الرقمية. في السياق البلدي، يُقصد بالمصطلح تحويل الأدوات أو منظومات العمل الى منظومات الكترونية رقمية (ارسال بريد الكتروني بدلاً من بريد تقليدي، الاعتماد على منظومات خرائط الكترونية بدل من الخرائط المطبوعة أو المرسومة وأمثلة أخرى).

• الابتكارية:

بعكس المفهومين السابقين، فإن الابتكارية (وتليها الشفافية) متعلقان بمبادئ منظومات العمل أكثر من الآليات والأدوات. الابتكارية تعني وجود حلول "جديدة" لتحديات واحتياجات حالية أو مستقبلية. على الصعيد التكنولوجي، في العديد من الأحيان يُنظر الى الابتكارية بشكل حصري كتوظيف أدوات تكنولوجية لحل مشاكل مستعصية. ولكن، في الحقيقة وفي العديد من الأحيان يمكن أن تكون الحلول الابتكارية أكثر كفاءة وأقل تكنولوجية، حيث يعني الابتكار "ممارسة جديدة" عن الماضي أو عن طريق الأفكار الراسخة، بعرض حل مناسب لواقع البلدات والمجتمعات المهيئة لاستيعابها. يتم التحذير في العديد من الأحيان من "الابتكار التخريبي"، في حين أن الهدف الأساسي للابتكار يتعلق بتبسيط وإنشاء أجوبة جديدة، فإن "الابتكار التخريبي" من شأنه ألا يكون متلائم مع واقع السلطة المحلية أو البلدة التي تحاول تطبيقه، وبالتالي يخلق احتياجات جديدة أو حتى أزمات لم تكن موجودة في السابق. مرة أخرى يجدر الذكر بأن الابتكار ليس بحاجة أن يكون رقمياً أو تكنولوجياً، ويمكن أن يكون مجرد أي طريقة عمل جديدة أو حل لمشكلة قائمة.

• الشفافية:

وزارة الداخلية، تقترح التركيز على مبدأ "الشفافية" في العمل البلدي من خلال التطوير والتوظيف التكنولوجي. صحيح أنه من شأن التكنولوجيا ان ترفع نسبة الشفافية في اتخاذ القرار وإيصال المعلومات الى جمهور أوسع. لكن، تخطى الوزارة بالتركيز على مبدأ الشفافية، كمبدأ أساسي وحيد قابل للدعم من قبل الأدوات التكنولوجية العصرية. في العالم ينظرون نحو مبادئ إضافية، منها الخصوصية، مشاركة الجمهور، الاتاحة، العدل الرقمي وغيرها. فمثلاً لا يمكن توفير خدمة الكترونية (دفع مستحقات عبر الإنترنت) وإلغاء إمكانية استقبال الجمهور في الوقت الذي يفتقد العديد من البيوت والسكان إمكانية الارتباط بشبكة الانترنت أو اذا لم يملكوا أدوات ووسائل الكترونية كبطاقات الائتمان لتوظيف هذه الخدمات الجديدة. في حالات عديدة أخرى هناك شرائح وطبقات من المجتمع لا تجيد أسس استخدام أدوات وآليات من هذا النوع (مثلاً بطاقات الباص الالكترونية للمسنين).

بحسب كتاب "المُرشد لهنتخب الجمهور 2018" تهدف وزارة الداخلية في إسرائيل الى المساهمة بتطوير "التحول الرقمي" في السلطات المحلية والحكم المحلي بتحويل عملها الى المزيد من الوسائل والخدمات الرقمية، بالاعتماد على معدات وآليات تكنولوجية، كمنظومة عمل مُأسسة في شتى المجالات. يمكن الوصول الى هذا المستوى من الخدمة عبر:

- الانتقال الى خدمات رقمية وتوظيف الأدوات والوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات البلدية المقدمة للمواطن.
- تشجيع العمل الداخلي للسلطة المحلية عبر دمج منظومات رقمية لإدارة الوظائف والمهام البلدية الملقاة على الموظفين.

في هذه الكراسة تشجع وزارة الداخلية السلطات المحلية نحو التطوع الى المزيد من التطوير والارتقاء بهذا المجال من منظور أوسع. فإضافة إلى مبادئ وأسس عمل الوزارات في هذا المجال، يمكن للسلطة المحلية أخذ دور أكبر ومؤثر في مستقبل التطوير التكنولوجي والرقمي، لتحفيز الصناعات والخدمات العامة والتجارة المحلية الى الاخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة أمامهم، من خلال موارد حكومية أو مصادر وشركات خاصة. بهذا، يمكن تطوير أنماط الاستعمال الرقمي اليومية واستغلال الأدوات التكنولوجية بشكل أنجع يعود بالفائدة على المدينة وسكانها بالتوازي بين مختلف الجوانب الحياتية.

يمكن تقسيم أنواع الموارد والدعم في هذا المجال الى نوعين أساسيين:

• مرافقة وتمويل مشاريع ذو طابع تكنولوجي:

- مشروع 265 - وزارة الداخلية: المبادرة الوطنية لتطوير وتبادل المعرفة الرقمية في السلطات المحلية، هو مشروع بمبادرة وزارة الداخلية الذي يديره "مفعام - عيمك يزراعي" وبالتعاون مع وزارة المساواة الإجتماعية. تهدف المبادرة الى انشاء بنية تحتية مهيئة لتعميم المعرفة حول التطورات التكنولوجية بين مندوبي السلطات المحلية. بهذا، تقوم المبادرة بتوفير منصة للتشاور، للتعليم ودعم ومرافقة عملية الرقمنة في السلطات المحلية. كما وايضا تهدف الى خلق نظم عمل محترف داخل السلطات المحلية وتعزيز أنماط العمل الملائمة لدعم الآليات التكنولوجية.
- تقوم المبادرة بنشر المشاريع الرقمية والتكنولوجية التي تقوم بها سلطات محلية أخرى من أجل التعلم والاستفادة من نجاحات واخفاقات كل التجارب المحلية. بناءً على هذا تقوم المبادرة بإصدار كراريس تعليمات ومبادئ عمل بمواضيع تكنولوجية شتى، يمكن وجود رابط وشرح أوفى حول هذه كراريس الإرشاد لاحقاً في هذا الملف.

حتى صيف 2019، لقد قام مشروع 265 بمرافقة 131 مشروع رقمي في عدد من السلطات المحلية، أنواع المشاريع التي تدعمها المبادرة مقسمة إلى أربعة أنواع:

- خدمة الجمهور (49 مشروع): تقع هذه المشاريع على خانة "خدمات الجمهور الإلكترونية" بالأساس، أمثلة من المشاريع التي تم تطبيقها، نظام توصية وحجز ملاعب وقاعات رياضية للسكان، منظومة مبيعات بطاقات دخول لبرامج ثقافية، خدمات دفع الكترونية، مواقع الكترونية، قاعدة بيانات لطلاب المدارس الواقعة تحت نفوذ السلطة المحلية، خدمات مكتبية الكترونية (توصية كتب وكتب الكترونية مع امكانية حجز غرف دراسة وقاعات اجتماعات)، طلبات بناء الكترونية، طلبات ترخيص الكترونية وغيرها.

• التواصل مع السكان (20 مشروع): نوعية هذه المشاريع مشابهة للمشاريع السابقة، بحيث تعمل بمعظمها حول العلاقة بين المواطن والسلطة المحلية، فإضافةً للمشاريع المذكورة اعلاه، عدد من المشاريع في هذه المجال اقاموا وطوروا منظومة عمل مركز الخدمات 106، مشاريع اخرى طورت منظومة ادارة توجهات الجمهور وسلطات اخرى بنوا تطبيقات بلدية للهواتف الذكية.

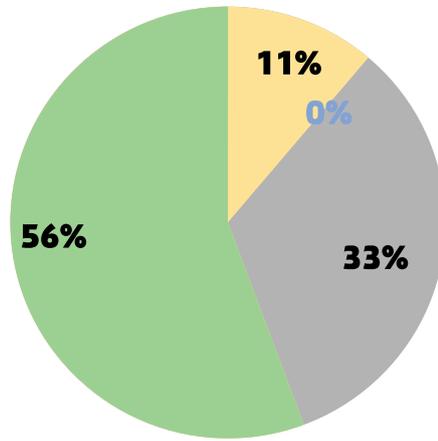
- هندسة وبنى تحتية (6 مشاريع): نوعية المشاريع هذه ارتكزت بالأساس على عمل قسم الهندسة في السلطات المحلية، بحيث بعض المشاريع اقامت منظومات GIS والبعض الآخر من المشاريع اقام منظومة متابعة اعمال التطوير، البناء والصيانة.

• استراتيجية تنظيمية (4 مشاريع): أحد المشاريع في هذه الخانة كان تحضير "خارطة طريق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، اي بمثابة "خارطة هيكلية" لتصورات وتخطيطات السلطة المحلية لتبني وتطبيق حلول تكنولوجيا في المستقبل. مشاريع اخرى كانت تعمل على اقامة وادارة مركز ابتكارية او برامج "تسريع" تكنولوجياي ابتكاري.

مشروع 265 يقوم ايضاً بتقييم رقمي للسلطات المحلية، بحيث طور المشروع استمارة اسئلة تقييمية على اساسها يتم تقييم اداء السلطة المحلية في المجال الرقمي "המדרג" (המדד הדיגיטלי של הרשות המקומית). بحيث على اساس المؤشر يمكن استنتاج الجاهزية التنظيمية للسلطة المحلية لتطبيق واستخدام ادوات رقمية وتكنولوجية. كما وايضاً معرفة النواقص والتحديات الواقفة امام كل سلطة محلية بهذا الخصوص.

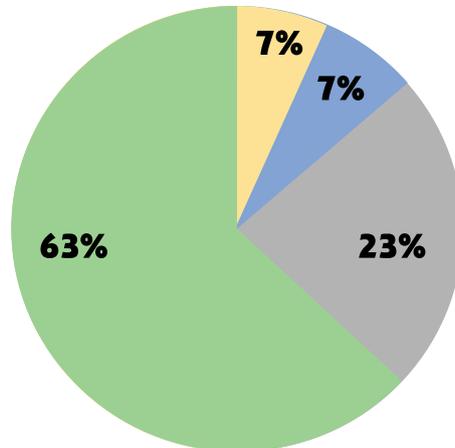
رسم بياني تحليلي عن المشاريع الخاصة بالسلطات المحلية العربية، نوعيتها ومستواها

توزيع مشاريع السلطات المحلية العربية



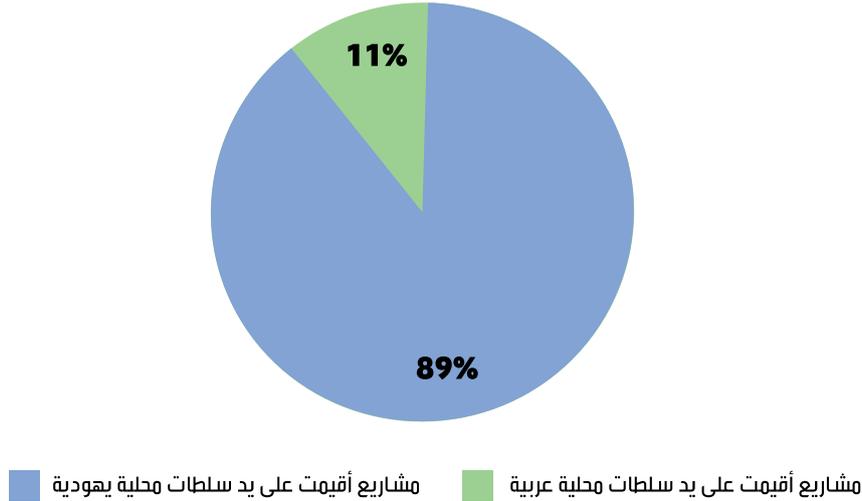
خدمات بلدية للمواطن | التواصل مع المواطن | استراتيجية تنظيمية | هندسة وبنى تحتية

توزيع مشاريع السلطات المحلية اليهودية



خدمات بلدية للمواطن | التواصل مع المواطن | استراتيجية تنظيمية | هندسة وبنى تحتية

توزيع مشاريع السلطات المحلية العربية واليهودية



• طلبات دعم ومشاريع موهولة - "إسرائيل رقمية":

المبادرة الحكومية "إسرائيل رقمية" (אשראיל רכמית) تقع تحت مسؤولية مكتب المساواة الاجتماعية وفق قرار حكومي صدر في العام 2013. تسعى المبادرة إلى الاستفادة من فرص "الثورة الرقمية" لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع النمو الاقتصادي. كما تعمل المبادرة على تقليص الفجوات الرقمية لدفع إدارات المكاتب الحكومية والسلطات المحلية لتأسيس منظومات للإدارة الذكية والسريعة لتكون سهلة الاستخدام للمواطن وفق المعايير العالمية الحديثة. تعمل المبادرة في 5 مجالات:

أ. الخدمات الصحية: في هذا المجال تقوم المبادرة بمشاريع مشتركة مع صناديق المرضى ومكاتب وزارة الصحة لتجميع وإدارة البيانات الرقمية لهمايتها، للتعلم منها ولتقديم خدمات متطورة أكثر.

ب. التربية والتعليم: بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم تقوم المبادرة بإنشاء برامج ومساقات تعليمية مختلفة تهدف إلى تطوير السيطرة والمعرفة التكنولوجية والرقمية. في هذا النطاق قامت المبادرة بإدخال دروس لطلاب المدارس الابتدائية لتعلم البرمجة وبناء الروبوتات كجزء من برنامج مبتكر، يستمر حتى الصف التاسع. في عام 2015 قامت المبادرة بإنشاء "المشروع الوطني للتعلم الرقمي"، منصة الكترونية للتعلم الرقمي، بهدف تشجيع التعلم عبر الإنترنت حيث تقدم المنصة دورات ومساقات في مواضيع مختلفة عديدة مقدمة من قبل جامعات وكليات في البلاد. عبر هذه المنصة يمكن اكتساب مهارات تكنولوجية ورقمية عديدة تعود بالفائدة على موظفي السلطات المحلية وكذلك لأي شخص معني بتطوير مهارات معينة.

ج. التحويل الرقمي للخدمات الحكومية: تعمل المبادرة على تأسيس وتطوير أدوات إدارة الحكم المركزي والمحلي عبر ادخال وتطوير منظومات رقمية تطبق في مؤسسات الحكم والمكاتب الخدمائية. على هذا النطاق، تعمل المبادرة بعدة مستويات فمثلاً يتم اصدار تعليمات وتوجيهات بخصوص المبادئ الرقمية والتكنولوجية المتبعة على المستوى القطري وفق الاتفاقيات الملزمة بها الدولة. في هذا النطاق أيضاً تدير المبادرة برنامج "الرواد الرقميين" وسيتم لاحقاً في هذا الملف الشرح عنه.

د. الاقتصاد، العقارات وإدارة الأعمال: بالتعاون مع وزارة الصناعة والاقتصاد تم تكوين [خطة استراتيجية رقمية لتشجيع المبادرة \(الابتكارية التكنولوجية\) والنمو الاقتصادي ومواجهة تحديات التشغيل في العصر الرقمي](#). تركز الخطة على المجالات التالية:

- تشجيع الصناعات الرقمية.
- تشجيع الابتكار الرقمي في القطاع العام عبر تجنيد الشركات الناشئة وتشجيع التعاون بين القطاعات، العام والخاص.
- تشجيع التجارة الرقمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التدريب المهني المجتمعي عبر الانترنت من أجل دمجهم في سوق العمل.
- تطوير وتطبيق أنظمة رقمية لإدارة وإتاحة المعلومات للجمهور.

الهدف الرئيسي من الخطة هو تعزيز الدنتاج والنمو، وتقليص "الفجوات الرقمية" بين الصناعات المختلفة، وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الابتكار المبنية على المعلومات الرقمية، مع التركيز على أربعة محاور رئيسية هي: الاستيراد والتصدير، تشجيع التعامل الرقمي في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الصناعة المتقدمة والاستثمار والابتكار في مجالات الاقتصاد والقطاع العام.

يمكن ملاحظة العديد من المبادرات وطلبات الدعم المختلفة التي تتطابق مع مبادئ وأهداف هذا النمط التي تُنشر عبر سلطات حكومية أخرى. على سبيل المثال تقوم [هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية](#) بتطوير وتطبيق العشرات من منظومات الخدمات في شتى المؤسسات والدوائر الحكومية.

تحت هذا النطاق تعمل "هيئة الابتكار" في توفير دعم مالي لشركات ناشئة، صناعات خفيفة او مصالح صغيرة\متوسطة الحجم. تقوم هيئة الابتكار بتوفير دعم مادي واستشاري لجمعيات، سلطات حكومية وشركات خاصة من خلال طلبات الدعم التي تنشر في موقعها، حيث يمكن لاصحاب المبادرات أو الشركات التقدم اليها على مدار السنة وتصل مبالغ هذه الدعم الى ملايين الشواقل.

من الممكن وجود طلبات دعم مطابقة لهذا النمط عبر مؤسسات أخرى أيضًا، على سبيل المثال تقوم وزارة الاقتصاد والصناعة، عبر وكالة المصالح الصغيرة والمتوسطة (ماعوف) وبالتعاون مع المبادرة الرقمية بتمويل [هيئة تصل قيمتها الى 500 ألف شاقل](#) للمصانع والشركات التي ترغب في حوسبة صناعاتهم أو استيعاب تقنيات الإنتاج المتقدمة.

هـ. العمل والرفاه: تعمل المبادرة عبر وزارة الرفاه الاجتماعي على مشروعين، الأول دمج وتطبيق منظومات رقمية لخدمة الجمهور لإدارة ملفات المتوجهين في مكاتب الرفاه والعمل. تعمل المبادرة في هذا المجال أيضًا في مشروع تجريبي تم اطلاقه عام 2016 بالتعاون مع 6 "مجتمعات إعادة تأهيل" بهدف التدريب والتنمية الرقمية. بحيث يهدف المشروع، عبر تمكين أفراد المجتمعات من استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات المساعدة، لتعزيز العلاقة بين مقدمي الرعاية والمرضى ذوي الإعاقة.

على مستوى الميزانيات، يقوم المشروع بإصدار طلبات عروض مختلفة بشكل سنوي، أبرزها ["تخطيط وبناء وتشغيل وصيانة المشاريع الرقمية المتقدمة لسنوات 2019-2021 في السلطات المحلية"](#) الذي تم نشره واغلاقه في اكتوبر 2018. لطلب الدعم هذا يوجد مساران للدعم، المسار الأول مخصص للسلطات المحلية (فردية) والمسار الثاني مخصص لمجموعة من السلطات المحلية (جماعي).

المسار الأول مخصص لمشروع تابع لسلطة محلية واحدة حيث يتراوح الدعم بين نصف مليون شاقل حتى 3 ملايين شاقل. يعتمد نطاق المشاريع المدعومة على عدد سكان السلطة، سلطة عدد سكانها يصل إلى 20 ألف نسمة: نصف مليون

شاقل. سلطة عدد سكانها بين 60-20 ألف نسمة: 1 مليون شاقل، 100-60 ألف نسمة: 2 مليون شيكل والسلطات التي عدد سكانها أكثر من 100 ألف مواطن، يمكنها أن تحصل على دعم يصل الى 3 ملايين شيكل. المسار الثاني دعم الأنشطة المنفذة بالتعاون بين عدد من السلطات المحلية (مجموعة). في هذا المسار، تتراوح ميزانية الدعم للسلطة المحلية بين 200 ألف شاقل حتى 1.2 مليون شيكل.

• **حكم-تك - سلطة الإبتكار وإسرائيل ديجيتالية:** مسار الدعم هذا مخصص لتشجيع ومساعدة رواد الأعمال والشركات التي تقدم طولاً لتحديات القطاع العام (بضمنهم السلطات المحلية) من خلال حلول تكنولوجية مبتكرة (التعليم، الصحة، الرفاهية، الاقتصاد، القانون، الحكومة المحلية، والخ). بهدف تمكين منتجات المسار من تحسين جودة الخدمة التي تقدمها الوزارات الحكومية، الهيئات العامة أو السلطات المحلية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وحمايتها وتوفيرها بشكل مريح للاستخدام والحد من البيروقراطية الحكومية. على نطاق السلطات المحلية، يهدف المشروع الى ايجاد حلول رقمية لتحسين وتبسيط خدمات السلطة المحلية المقدمة لسكانها، وتحسين طرق عمل السلطة المحلية في جميع مجالات مسؤولياتها. يمكن تحصيل ميزانيات بحجم 300 ألف شاقل حتى 4 مليون شاقل، بحيث يُشكل الدعم نسب مختلفة من ميزانية المشروع (80% من ميزانية السنة الأولى للشركة المتقدمة، 70% للعام الثاني و50% من العام الثالث وما فوق).

يوفر المسار بيئة استثمار مريحة وداعمة لمرحلة التطوير، بما فيها المخاطرة التي ممكن ان تنتج من عدم نجاح التطوير. ستقوم الشركة المدعومة بإرجاع التمويل الذي تلقتة إلى سلطة الابتكار عن طريق دفع العائدات من المبيعات فقط إذا نجح المشروع في الوصول إلى مرحلة التسويق والربح. ستسمح الحكومة للتطوير باجراء "تجربة ميدانية" واسعة النطاق من خلال البنية التحتية الحكومية. إذا نجحت التجربة وأُثبتت جدوى التطوير، سيساهم هذا في عملية التسويق والبيع لجهات وأسواق أخرى. التقدم للدعم مُتاح في مواعيد مختلفين في كل عام، لتفاصيل أوفى عن شكل تقديم الطلب:

<https://innovationisrael.org.il/kol-kore/4310>

• تشبيك، تدريب وتطوير رأس المال البشري:

• **مؤتمر موني-اكسبو (مركز الحكم المحلي):** المؤتمر هو عبارة عن الحدث السنوي المركزي لمركز الحكم المحلي. يهدف المؤتمر الى جمع آلاف المديرين التنفيذيين، مندوبي شركات وممثلي الحكم المركزي، للتعلم، تبادل الافكار وتعريف مندوبي السلطات المحلية والشركات على بعضهم البعض. يعتبر مركز الحكم المحلي هذا الحدث "أرض خصبة" لتشجيع الابتكارية. حيث يُقام ضمن أعمال المؤتمر أيضاً معرض للابتكار يضم 170 عارضاً، بما في ذلك العشرات من الشركات المبتدئة (ستارت-اب)، التي تقدم الابتكارات في مختلف مجالات نشاط الحكم المحلي.

• **شباب ساعي للابتكارية - سلطة الابتكار:** في صيف 2019، نشرت سلطة الابتكار مناقصة لتفعيل مساق البرنامج، والتي من المتوقع أن تُغلق في أواخر شهر آب 2019. تسعى السلطة بالتعاون مع وزارة التربية أن تخلق إطار فعال لتشجيع وتعليم الجيل الشاب عن المشاريع التجارية العلمية والتكنولوجية، من خلال تدريب وتجربة فعلية في المجالات العلمية والتكنولوجية. يهدف البرنامج إلى مساعدة رواد الأعمال الشباب في تحويل افكارهم التكنولوجية إلى منتج ذي قيمة اقتصادية.

• برنامج الرواد الرقمييين - إسرائيل رقمية: يقوم برنامج الرواد الرقمييين للحكم المحلي بتدريب موظفي سلطات

محلية لقيادة التغيير، بالعمل على تشجيع الابتكار الرقمي في الخدمة العامة وتحسين العمليات والممارسات للسلطات المحلية من خلال الأدوات التكنولوجية لتعزيز الرقمنة في السلطات المحلية. يتم تنفيذ البرنامج بشراكة ما بين "المقر الرئيسي - إسرائيل رقمية" في وزارة المساواة الاجتماعية، ووزارة الداخلية من خلال "مفعام - عيمك يزرا عيل".

البرنامج عبارة عن سلسلة لقاءات (11 لقاء)، يشارك من خلالها الرواد في سلسلة اجتماعات مع كبار المتخصصين الرقمييين، وفي جولات في سلطات محلية ومؤسسات مختلفة تقوم بتوظيف الأدوات التكنولوجية لتطوير المعرفة في هذا المجال ولتطوير التعلم الذاتي لمواجهة التحديات الرقمية. سيشترك المشاركون في جزء من ورشات العمل لتخطيط وتنفيذ واستيعاب المشاريع والخدمات الرقمية الجديدة في مؤسسات السلطة المحلية، ينفذها المشاركون، تحت التوجيه المهني لمختصين وبميزانية دعم مقررة مسبقاً.

للمشاركة في هذا البرنامج على المتقدمين من موظفي السلطة المحلية أن يتقدموا كجموعة (شخصين على الأقل وثلاثة في حالة استثنائية) بحيث لا يمكن تقديم أكثر من "فريق" واحد من نفس السلطة. لتفاصيل أوفى:

<https://lnkd.in/gjSy98A>

تشجيع استعمال الأدوات والحلول الابتكارية :

• سيتي-زوم - وزارة الداخلية: في بداية عام 2018 تم إنشاء مجتمع "الابتكار البلدي" بالتعاون مع وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، ووزارة المساواة الاجتماعية، وبشراكة مع كل من، جامعة تل أبيب و"كريات عتيديم" و"مركز بيرس للسلام". هدف المبادرة، التي تجمع مؤسسات أكاديمية، شركات أعمال، شركات ناشئة، القطاع الثالث ووكالات دولية، هو تحديد احتياجات السلطات المحلية معاً وإيجاد حل تقني وتطويره بواسطة قطاع الأعمال. تتمثل الأهداف الإضافية في تشجيع الشركات الناشئة والمستثمرين على الاستثمار في تطوير حلول لاحتياجات السلطات المحلية، وخلق المعرفة وحيز للحوار المشترك لتشجيع الاقتصاد والاقتصاد المحلي من خلال هذه الأدوات التكنولوجية.

• كراسات إرشاد وأبحاث - اتحاد الانترنت الإسرائيلي: تقوم مؤسسات عديدة بأبحاث اختصاصية حول عمليات

الرقمنة واستخدام الأدوات التكنولوجية في المجتمع بشكل عام وفي المجتمع العربي بشكل خاص. من ضمن هذه المؤسسات، يقوم اتحاد الإنترنت الإسرائيلي بنشر كراسات إرشاد لاستخدام صحيح ومهني للبرامج التكنولوجية والمواقع المختلفة. مؤخراً قام الاتحاد بإجراء بحث شامل ومفصل حول "استخدام الانترنت في المجتمع العربي - مسح أولي وتوصيات لتبني سياسات". نتائج البحث متعددة، أبرزها، ان المجتمعات المستضعفة او الواقعة ضمن وضع اقتصادي-اجتماعي متدنٍ متمكنة اقل من استغلال الانترنت والأدوات التكنولوجية للاستفادة الاقتصادية-الاجتماعية.

تشير هذه الدراسة، التي درست "اتاحة" استخدام الإنترنت وخدماته واستخدام التكنولوجيا في المجتمع العربي في إسرائيل، إلى تقليص فجوة الاستخدام ذاته بين المجتمع اليهودي والعربي في استخدام الإنترنت عبر الهواتف الذكية. ولكن في نفس الوقت تشير الى وجود فجوات شاسعة في القدرة المادية للحصول على ادوات تكنولوجية مثل الحواسيب، وعدم وجود بنية تحتية ملائمة وعدم استغلال المهارات الرقمية لتحصيل فوائد مادية ممكنة. يشير التقرير إلى وجود فجوات كبيرة مقارنةً بالمجتمع اليهودي، حتى بين شريحة الشباب، من حيث استنفاد الامكانيات الكامنة في الإنترنت وخصائص استخدامه، لا سيما في الجوانب الوظيفية التي يسمح بها. أي ان الاستخدام الشائع في المجتمع العربي للانترنت هو لاهداف ترفيهية، وفي حالات قليلة لاهداف اقتصادية ربحية او خدمية.

תמנע هذه الفجوة فئات عديدة من المجتمع العربي من المزايا التي يتيحها الإنترنت للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أرض الواقع تساهم هذه الفجوات في المحافظة على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، بل وتوسعها في بعض الأحيان. وتنضم هذه الفجوة الرقمية بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، إلى الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بين المجتمعين.

أهمية هذه الأبحاث تكمن في الصورة العامة التي تعطيها عن المجتمع واستخداماته الرقمية بحيث يمكن التعرف على الوسائل المنتشرة ودرجات الاستخدام لهذه الآليات بين أفراد المجتمع، وبالتالي دراسة طرق وسبل تميمتها بالشكل الصحيح الذي يعود بالفائدة على المؤسسات الرسمية والمجتمع.

• **اللجان المهنية - مشروع 265:** هي عبارة عن سلسلة لقاءات دورية (تلتقي مرة كل شهرين) تقوم فيها مؤسسة "مفعام - عيمك يزراعي" بالجمع بين مندوبي السلطات المحلية مع اخصائيين وممثلي مبادرات تكنولوجية، في كل لقاء يتم تناول موضوع معين لعرضه وعرض تجارب متعلقة به لمناقشته وإفادة سلطات أخرى من تلك التجارب. تم عقد 10 لقاءات حتى منتصف العام 2019، عالجت اللقاءات مواضيع مثل الرقمنة والسياحة، أمن البيانات والمعلومات في السلطات المحلية، فائدة ونواقص ادراج ادوات الإدارة والتكنولوجيا في خدمات السلطات المحلية وغيرها من المواضيع. وسيتم تناول موضوع ترخيص المصالح المحوسب وكيفية ادراج التطويرات التكنولوجية لتسهيل السيورة الخدماتية والعديد من المواضيع ذات الصلة بتحسين وتطوير الخدمات المختلفة.

• **كراسات مهنية لتطوير الرقمنة في السلطة المحلية - مشروع 265:** يقوم المشروع ببناء "قاعدة بيانات" تجمع وتُشتر بها وثائق إرشادية عدة، مبنية على التجارب والعمل الميداني الذي تم من خلال المشروع - مرافقة سلطات محلية في تطوير عملها الرقمي، وفق القواعد والمبادئ المقررة من قبل وزارة الداخلية، وزارة المساواة الاجتماعية ومبادرة "اسرائيل رقمية". الدرشادات المختلفة تصف أساليب وانماط العمل المحببة في المجال الرقمي والتكنولوجي، وتتضمن مبادئ توجيهية لبناء مشاريع ملائمة لتحتض على تمويل حكومي. حتى الآن، تم نشر 10 كراسيس إرشادية تغطي مجالات مثل: تطوير خدمات رقمية، بناء خطة استراتيجية رقمية، التعامل وتطبيق الاستخدام بمنظومة GIS، كيفية تطوير وإدارة منظومات CRM، متطلبات موقع السلطة المحلية، إدارة بيانات المعلومات، إدارة الملفات الرقمية وغيرها.

המיזם הוא שיתוף פעולה של משרד הפנים, והמשרד לשוויון חברתי – מטה ישראל דיגיטלית בניהול והובלה של מפעם עמק יזרעאל.

מטרת המיזם להרחיב ולהנגיש שירותים דיגיטליים לתושבי הרשויות המקומיות וכן לצמצם פערים בין הרשויות המקומיות באמצעות כלים דיגיטליים. המיזם עוסק בהקמת מערך תשתיתי, מקצועי ואובייקטיבי (ממלכתי, ללא כוונות רווח), המספק לרשויות המקומיות תשתית ידע, פלטפורמה להיוועצות ותמיכה בתהליך הטרינספורמציה הדיגיטלית, ומסייע להן בפיתוח וקידום השירות הדיגיטלי לתושב לנוחיותכם סרטון הסבר קצר על המיזם הלאומי [265 בלחיצה כאן](#) במיזם הלאומי פלטפורמות דיגיטליות ופיזיות לשיתוף בידע:

- אתר אינטרנט בכתובת www.265.org.il בו ניתן למצוא:
- מתווים מקצועיים – ידע מקצועי מונגש בנושאים שונים בתחומי קידום הדיגיטציה ברשויות, שעולים מהשטח מנציגי הרשויות המקומיות.
- לכל המתווים המקצועיים הקיימים עד כה [לחצו כאן](#)

• דוגמאות למתווים הקיימים עד כה בנושאים השונים הם:

• מערכת CRM ברשות מקומית

• שירותים דיגיטליים

• תכנית אסטרטגית דיגיטלית

• מערכת GIS

• ECM ברשות מקומית

• הגנת הפרטיות

• אתר אינטרנט רשותי

• ועוד... כנסו לאתר להתרשמות

• פרויקטים בתחומי הדיגיטציה של רשויות מקומיות – עד 6.10.19 יש 143 פרויקטים באתר שרשויות מקומיות שיתפו והעלו.

• המיזם מעודד את כל נציגי הרשויות להעלות עוד פרויקטים ולהגדיל את מאגר השיתוף.

• כל פרויקט נבדק על ידי צוות המיזם שמוודא שאכון הועלה על ידי נציגי רשות מקומיות.

• להעלאת פרויקט ניתן [ללחוץ כאן](#) (דורש הרשמה לאתר)

• הפרוייקטים באתר מסודרים לפי תחומי תוכן מוניציפאליים, ניתן לחפש בשורת החיפוש באופן חופשי.

• מדר"ם – מדד הדיגיטציה ברשויות המקומיות – כלי דיגיטלי פשוט להערכה עצמית של סטטוס הרשות המקומית בתהליך הטרינספורמציה הדיגיטלית.

• המדד הזה מאפשר לרשויות להבין את המקום בו הן נמצאות וכיצד יוכלו להתקדם.

• למדידה עצמית במדר"ם [ניתן ללחוץ כאן](#)

• ידע מקצועי נוסף בתחומים של דיגיטציה ברשויות כמו תורת ההגנה בסייבר, חדשנות מוניציפאלית ועוד...

• קבוצת פייסבוק סגורה לעובדי רשויות בלבד - המיזם הלאומי 265 – פיתוח ושיתוף ידע לקידום

דיגיטציה ברשויות המקומיות

(אפשר לחפש או להיכנס בקישור הזה: <https://www.facebook.com/groups/667555790299070/>)

• הקבוצה מיועדת אך ורק לעובדי רשויות מקומיות ולכן יש שאלות בכניסה לקבוצה – שם, מייל שם

הרשות ותפקיד – חשוב למלא את הפרטים ולבקש להצטרף. (אנחנו בודקים את הפרטים!!)

• בקבוצה יש כרגע כ-650 נציגי רשויות מקומיות מכ-72% מהרשויות בארץ (נכון ל7.10.19), במגוון

תפקידים – מנכ"לים, מנהלי אגף חינוך, דוברים, מנהלי שירות, מנמ"רים, מנהלי מוקדים, מנהלי שירותים

דיגיטליים, עוזרי מנכ"ל (בוגרי תכנית צוערים) ועוד... בדקו אם יש לכם נציגות בקבוצה – חשוב שיהיו

נציגים והרבה מתחומים שונים ברשות – מחכים גם לרשות שלכם!

• ועדות מקצועיות – מפגשים פיזיים של המיזם הלאומי אליהם מוזמנים נציגי רשויות מכל התפקידים

והרשויות. בכל מפגש עוסקים בנושא אחר שעולה בקבוצה ומגבשים מתוכו ידע מקצועי משותף.

• התאריכים של המפגשים לשנת 2020 יפורסמו בהמשך.

נשמח לראותכם לוקחים חלק במיזם הלאומי 265 לטובת קידום הדיגיטציה ברשות שלכם,

לפרטים נוספים מוזמנים לפנות לצוות המיזם לאומי 265 -

במייל mifam5@eyz.org.il או בטלפון 04-6520110

مع تسارع أنماط التطور الرقمي تصبح الامكانيات التي تعرضها التكنولوجيا الجديدة للمدن غير متناهية، بشتى مجالاتها المتنوعة. يمكن لكل فرد أن يكون شريكاً بتخطيط واعداد وتطبيق مشاريع ذكية تساهم بتطور المدينة التي يسكنها، وتسهيل حياة مواطنيها. ولكن يبقى السؤال الأساسي هو ما الهدف الذي نريد الوصول اليه من كل تطوير تكنولوجي وورقي. يُجمع العلماء على ان التكنولوجيا هي بمثابة أدوات لتحقيق أهداف عينية، ووسائل لتسهيل خدمات معينة وتقديم حلول لتحديات يومية. لذلك عند استخدام أي تطوير تكنولوجي، يجب التوقف والتفكير لماذا يتم توظيف هذه المنظومة او الآلية؟ من اجل النمو الاقتصادي لمصالح المدينة؟ أم لمعالجة ازمة السير؟ ام لدعم التخطيط المستدام؟ أم لرفع مستوى الحياة ورفاهية السكان؟ صحيح أن للحلول التكنولوجية مساهمة كبيرة في كل هذه الشؤون الحياتية المتنوعة، التي تمتد بشكل غير نهائي لتتيح المجال نحو ولوج التكنولوجيا في كافة أنماط واشكال وتفاصيل حياتنا اليومية. لكن التكنولوجيا ليست هي الحل الوحيد، بل هي جزء من سلة الأدوات المتاحة امامنا، والتي يمكن توظيفها في مختلف الجوانب الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، التخطيطية وغيرها وغيرها.

يرى المركز العربي للتخطيط البديل ان استخدام التكنولوجيا العصرية هو أداة لتحسين الخدمات العامة بشكل عام، وان ضرورة استخدامها يسبقه وبشكل أساسي تعريف عميق للهدف الذي نصلو للوصول اليه، وكيفية تطبيقه، ووضع المسار السليم لبلوغه. لأننا في مرحلة انتقالية بين القديم والجديد، بين أنماط استخدام متباينة بين الأجيال المختلفة للوسائل التكنولوجية والرقمية، ويجب الاخذ بعين الاعتبار صعوبة استخدام هذه الوسائل من قبل شرائح عديدة من المجتمع، خصوصاً وان الفجوات الاقتصادية – الاجتماعية تعكس الى حد ما فجوات مشابهة بالنسبة للتعامل والاستخدام الرقمي، بشكل طردي.

نعايةً، نرى ان التوجه نحو التطور الرقمي والتكنولوجيا يجب ان يُبنى على رؤية شمولية غير محصورة بانجاز مشروع محدد او غيره، بل بتكامل وانسجام لتهيئة البيئة الداعمة لنمو المبادرات الفردية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستجابة لمتطلبات العصر الحديث، وبين استعداد القطاع العام لتطوير الخدمات العامة. لهذا يجب على القطاع العام الارتقاء ب: تهيئة وتعزيز الموارد البشرية، اغناء مصادر البحث والمعرفة بشكل مستمر، وتوظيفها لتطوير تطبيقات وخدمات رقمية تعود بالفائدة على السكان والمجتمع.



المركز العربي للتخطيط البديل
The Arab Center for Alternative Planning
— המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי —



المركز العربي للتخطيط البديل המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

ת.ד 571 עילבון 16972

ص.ب 571 عيلبون 16972

+972-(0)4-6782394

+972-(0)4-6783636

@acap@ac-ap.org

www.ac-ap.org

